

السياسة النقدية وأثرها على حجم القروض الزراعية في الدول العربية

هناء سلطان داؤد

كلية الزراعة والغابات/ جامعة الموصل

الخلاصة

استهدف البحث دراسة أثر السياسة النقدية على حجم القروض الزراعية المصروفة من مؤسسات الإقراض الزراعي في الدول العربية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد وبالاعتماد على القروض المصروفة خلال عام ١٩٩٠ ولغرض قياس هذا الأثر، تم تقسيم القروض المصروفة حسب أجالها وحسب الغرض وحسب المصدر. تضمنت فرضية البحث أنه يتباين حجم القروض الزراعية في الدول العربية بتباين فاعلية تأثير أدوات السياسة النقدية فيهمين أه الاستنتاجات، عدم استقرار أسعار الفائدة على القروض الزراعية، وعدم وجود هيكل فوائد مرن يستجيب لقوى السوق، قيمة القروض تتأثر صعوداً أو هبوطاً بالأسعار التي تعكس مستوى التضخم، الذي يؤدي إلى نقص في التمويل، وأخيراً معظم الدول العربية تقي عملتها المحلية بأكثر من قيمتها الحقيقية وهذا يؤدي إلى الحد من الاستثمار الزراعي.

المقدمة

يقصد بالسياسة النقدية فهي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقو بها السلطة النقدية للتأثير في التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة. والسلطة النقدية هنا يقصد بها البنك المركزي في أي دولة. أي السياسة النقدية هي تلك السياسة المتعلقة بعرض النقد وحجم القروض، ويتحكم بها البنك المركزي من خلال النسبة التي يحددها للاحتياطيات التي يحتفظ بها، والمدفوعة من قبل البنوك التجارية كضمان للسيولة النقدية، فكلما زاد البنك المركزي من نسبة الاحتياطيات، قل عرض النقد وحجم الإقراض والعكس صحيح كما إن قبا البنك المركزي يعرض عدد كبير من السندات الحكومية للبيع يؤدي إلى نقص عرض النقد والى ارتفاع الفائدة على الودائع والقروض. والعكس صحيح أيضاً وهذه تسمى عادة عمليات السوق المفتوح، ويتد تطبيقها في البلدان التي تحتوي على نظام مالي أكثر تقدماً. وينتج عن تدخل السلطات النقدية والمالية في الاقتصاد بقصد الإصلاح، تشوهات ومشكلات اقتصادية أخرى لها آثار جانبية على الأداء الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار الزراعي والمؤسسات المقرضة بصورة خاصة، من هنا جاءت أهمية البحث للتعرف على اثر تباين السياسة المالية والنقدية على حجم القروض الزراعية المصروفة للمزارعين في الدول العربية وتحدد مشكلة البحث بانخفاض القروض التي تصرف للمزارعين من مؤسسات الإقراض الحكومية والتي تعتبر من المصادر الرئيسية للإقراض الزراعي وتكوين رأس المال خاصة لصغار المزارعين. وتكمن فرضية البحث أنه يتباين حجم القروض الزراعية في الدول العربية بتباين فاعلية تأثير أدوات السياسة النقدية فيها.

التضخم: اتجاه واضح ومستمر نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن يعني التضخم النقدي في الإقراض والتمويل الزراعي على انه ضريبة يدفعها حامل النقد نتيجة لفقدان جزء من القدرة الشرائية لهذا النقد نتيجة ممارسات غير مقصودة من الدولة تستهدف تحقيق أهداف أخرى، ولكن أخطار التضخم النقدي على مؤسسات الإقراض الزراعي في إنها تفقد جزءاً كبيراً من أموالها نتيجة انخفاض قوتها الشرائية أولاً، ونتيجة عدم قدرتها على تلبية الطلب المتزايد على النقد من المستثمرين بسبب ارتفاع كلفة الاستثمار ثانيًا عندما تكون معظم قروض هذه المؤسسات من النوع المتوسط والطويل الأجل وفوائدها ثابتة غير متحركة (أي لا تتأثر صعوداً وهبوطاً باتجاهات الفائدة المصرفية السائدة)، ويكون الأمر أكثر سوءاً عندما يقترن التضخم النقدي بفائدة إقراض لا تعكس فائدة السوق الحقيقية، كذلك عندما يكون عمل المؤسسات منحصراً في تقديم القروض ولا يتوفر لديها استثمارات أخرى تتأثر قيمتها صعوداً أو هبوطاً بالأسعار التي تعكس مستوى التضخم النقدي، ينتج عن مثل هذا الوضع نقص في التمويل. يحدث هذا النقص نتيجة إلى تآكل القيمة الحقيقية لرؤوس أموال هذه المؤسسات وجعلها

غير قادرة على تلبية الاحتياجات الإقراضية، فضلاً عن إن الكثير منها يقدر القروض (خاصة في الدول النامية) بفوائد مدعومة تقل عن كلفة أموالها، كما إن التدخل الحكومي في إعفاء المقترضين من الفوائد في كثير من الأحيان وعد تعويض مؤسسات الإقراض الزراعي عن هذه الفوائد.

سعر الفائدة: هو أداة فاعلة في تحريك الأنشطة الاقتصادية، ويؤدي دوراً هاماً في السياسات الائتمانية والنقدية لذا

تاريخ تسل البحث ٢٠٠٥/٥/١١ وقبوله ٢٠٠٥ / ٨ / ٣

يجب إن هذه الأداة استخداماً مرناً بحيث يمكن إن يحفز الإقراض والتمويل الزراعي. ويعكس أسعار الفائدة وجهين للاقتصاد، الأول: إن الفوائد هي العائد لراس المال وتعكس إنتاجيته في الناتج المتزايد، وإن لراس المال كلفة الفرص البديلة، وهي مثل كلفة إيجار الأرض، وتعوض عن استخدامه عند سعر أو معدل تنافسي، إذا كان مالكو راس المال لا يقومون أو لا يريدون سحب الثاني: تعكس أسعار الفائدة البعد الزمني الأساسي، وذلك وفق ما يرغب مالكي راس المال باستهلاك رؤوس أموالهم ووفق عائدات مجزية، وإذا كانت أسواق راس المال لا تتسدد مخاطرة مستقرة فإن إنتاجية بعد ومدى أسعار الفائدة ستكون بالحد الأدنى تجاري حالة السيولة أو البعد الزمني لأسعار الفائدة تكون مؤسسات الإقراض الزراعي بالأخص في الدول النامية مملوكة للحكومة، لذا فإنها كثيراً ما تتعرض للإجراءات المالية المتشددة، مثل الرقابة على أسعار الفائدة والصراف، فضلاً عن خدمة الأغراض السياسية والمصالح المكتسبة، وأدى التحديد الإداري لسعر الفائدة إلى حرمانها من تغطية تكاليفها، كما حد من حصول صغار المزارعين على الخدمات المالية التي يؤديها راس المال. أي بمعنى استمرارية الخدمة التي يؤديها راس المال للجهات المستفيدة منه.

سعر الصرف: هو السعر الذي يجب إن تدفعه الدولة من عملتها المحلية للحصول على عملة أجنبية، لغرض استيراد منتجات، أو خدمات وهو في الوقت نفسه يحدد القيمة بعملتها المحلية للمنتجات والخدمات التي تنوي تصديرها. ويعرف سعر الصرف الحقيقي لعملة ما بأنه السعر الذي يعكس المقدار الحقيقي لانخفاض سعر صرف أو ارتفاعه لهذه العملة أي انه يعكس القوة الشرائية لها فإذا كانت أسعار الصرف لبلد ما أكثر من قيمتها عند ذلك فإن بعض المنتجات النباتية الحقلية والتي تدر المتاجرة بها دولياً سواء بالتصدير أو الاستيراد ستكون دون قيمتها الحقيقية، وبذلك سيحصل المزارعون على ربح أقل مما يتوقعوه إذا ما تحدد سعر الصرف على أساس السوق. وهنا يعد سعر الصرف الأعلى قيمة وكأنه يسلك سلوك ضرائب ضمنية على المنتجات الزراعية. إن كل مستهلكي الأغذية وغيرها من المنتجات التجارية يتأعون بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك بسبب انخفاض أسعار هذه المواد. كذلك يمكن تخفيف العبء عن الحكومة الذي تتحمله نتيجة دعمها لأسعار المواد الغذائية، وتقل ذلك العبء على منتجي تلك الموارد من خلال سياسة خفض الأسعار. يكمل ذلك الميل باتجاه أسعار الصرف المغالى بها والتي يبدو فيها الانحياز واضحاً في تأثيره على نظماً الأغذية بحيث يتفضل مستهلكين المواد الغذائية من أصل المدينة على حساب منتجي هذه المواد الريفية. لذا فإن أسعار الصرف المغالى بها هي السبب الرئيس في تشويه العلاقة بين القطاع الزراعي وغير الزراعي. وتؤدي المغالاة في أسعار صرف العملات المحلية للدول النامية إلى خلق اختلالات هيكلية في اقتصادياتها الزراعية، ويترتب على ذلك تغيرات في التركيب السلعي الزراعي. ويؤدي التباين بين سعر الصرف الاسمي ونظيره الحقيقي إلى عد استقرار أسعار المواد الأولية الزراعية وتقلبات في دخول المنتجين الزراعيين، ويؤدي أيضاً إلى ارتفاع تكاليف الإنتاجية وخفض القدرة الاستيرادية. إن المغالاة في أسعار الصرف تتأتى من سيادة ظاهرة التضخم في الدول النامية التي تعمل على تقيد عملاتها لمنعها من التكيف لتعكس السعر الحقيقي عند مستويات توازنية. وتسود في الدول النامية أسعار الصرف الاسمية التي تعمل على سوء تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية في مجالات الإنتاج الزراعي وهذا يؤدي بدوره إلى تقيد التزايد في حجم النتائج من هذه الموارد إذ إن (متضمنات السياسة النقدية في التأثير في حجم الإمدادات من الغذاء يتأتى من تأثيرات سعر الصرف من خلال سعر الفائدة الذي يعد القناة التقليدية للتأثير في معدل النمو الاقتصادي) ومن ثمة التأثير في معدلات نمو الإنتاج للموارد الاقتصادية الزراعية. تشجع أسعار الصرف غير الحقيقية إلى التوسع في الاستيرادات للموارد الأولية الزراعية ولكن في حالة سيادة التضخم في دولة ما فإن العرض من النقد الأجنبي سوف ينخفض ويترتب على

ذلك قيا تلك الدولة إلى إتباع سياسات اقتصادية تعمل على تقيد الطلب على النقد الأجنبي. وهذا يؤدي إلى إن تتراجع معه واردات الموارد الأولية الزراعية، إما إذا حصل عكس ذلك، فإن المغالاة في سعر الصرف للعمات المحلية سيؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات مما تتراجع الحوافز السعرية لدى المنتجين والمستثمرين الزراعيين ويؤدي هذا كله إلى الحد من الاستثمار في كثير من القطاعات الزراعية لعد مقدرة المنتجات المحلية على المنافسة في السوق المحلي ويثبط الإنتاج المحلي ويعمل على خروج كثير من المنتجين الوطنيين لهذه السلع من سوق الإنتاج المحلي فيقل الإقبال على الاقتراض، لغرض إنشاء المشاريع الزراعية أو لزراعة المحاصيل الحقلية. وبما إن العمل الاقراضي هو جزء من الخدمات التي تقد لقطاع الزراعة، حتى وان كان ليس هو العامل الحاس في نجاح التنمية الزراعية. لكن يشكل الإقراض الزراعي مع الخدمات الزراعية الأخرى وحدة واحدة مترابطة لكل منها دوره الها والفعال وأي قصور فيها يمكن إن يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية الزراعية. وان أية عوامل لها تأثير ايجابي أو سلبي على إنتاجية المزارع تنعكس أيضا سلباً أو إيجاباً على أداء القطاع الزراعي وعلى قدرة المزارع الاقتراضية والتسديدية فان تأثير أسعار الصرف على القطاع الزراعي يعني ضمناً انعكاساً لهذا التأثير بصورة تلقائية على المستفيدين والمقترضين وعلى المؤسسات المقرضة التي تستمد قوتها من هذا القطاع الذي تعامل معه لان ما يؤثر على المزارع يؤثر على المقترض والمؤسسة المقرضة.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت تأثير كل من سعر الفائدة وسعر الصرف والتضخ على القروض الزراعية دراسة Long (١٩٦٨) دراسة حول أسباب عد إقبال المزارعين على الاقتراض، وعزى ذلك إلى أسعار الفائدة العالية في الأسواق الائتمانية الريفية، في الوقت الذي تكون فيه العوائد على راس المال المستثمر هي معدلات واطئة. وتحت مثل هذه الظروف فانه من غير الاقتصادي بالنسبة للمزارعين أن يلجؤا إلى الاقتراض، وأشار كل من Michael و Duffy (١٩٨٥) في دراستهما التي استهدفت اثر التضخ على القروض الزراعية، وبيننا انه في عقد السبعينات ازدادت معدلات التضخ مما أعطى قيمة غير حقيقية للأراضي التي قدمت كضمان مقابل الاقتراض من المصاريف الزراعية ذات معدلات الفائدة الواطئ التي شجعت المزارعين للإقبال على الاقتراض من هذه المصارف بينما في عقد الثمانينات حدث انكماش وركود على مستوى العال وانخفاض معدل التضخ وهبطت قي الأرض وارتفعت معدلات الفائدة الحقيقية وقيمة النقود مما جعل الحكومة في مأزق حول كيفية إعادة الأموال المقرضة وكذلك بالنسبة للمزارعين حول كيفية تسديد هذه القروض خاصة وان معظمهم ل يستغلوا القرض بصورة جينية سوء أدارته لمزارعه. أما ببشكي وآخرون (١٩٨٨) فبينوا أن الفوائد المخفضة هي احد مزلق مؤسسات الإقراض الزراعي في البلدان المنخفضة الدخل، حيث تتجه آراء المسؤولين في هذه الدول عن رس سياسة البلاد إلى تقدي هذه القروض بفوائد معقولة للأغراض الواجبة اجتماعيا واقتصاديا وللمجموعات المستهدفة التي تعد فقيرة (صغار المزارعين)، أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٧) فقد قامت بدراسة حول تحسين خدمات التمويل الزراعي لصغار المزارعين وتنظيماتها في الوطن العربي، إذ أشارت الدراسة بوجه خاص إلى تأثير السياسات الكلية على الإقراض الزراعي في كل قطر عربي، ومنها السياسة المالية والنقدية، وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها تحديد معدلات الفائدة المستوفاة من القروض الزراعية على أساس التكاليف الحقيقية للأموال المقرضة مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخ السائدة في كل قطر وفقاً لفئاتلجأ القروض وشرائح المستفيدين والغايات الاستثمارية، كما إن تأثير أسعار الصرف على الإنتاج الزراعي يعني ضمناً انعكاساً لهذا التأثير بصورة تلقائية على المزارعين المقترضين وعلى المؤسسات المقرضة التي تستمد قوتها من هذا القطاع، وتناولت دراسة مصطفى (٢٠٠٠) اثرللتضخ والفوائد المدعومة والتدخل الحكومي في سياسة مؤسسات الإقراض في الإقلي والتي تعاني من ضعف رؤوس أموالها بسببالتأثير السلبي للتضخ المتسارع الذي تعمل في ظله هذه المؤسسات الذي يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية لرؤوس أموالها بحيث تصبح غير قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتراضية للمزارعين. لذا فقد هدف البحث إلى التعرف على اثر كل من التضخ والمتمثل بالأسعار القياسية في هذه الدراسة، وأسعار الفائدة وسعر الصرف على القروض الزراعية التي تعطى لمزارعي الدول العربية.

مواد وطرق البحث

إن قياس نمط العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية والمتغيرات الدالة على حركة وحج القروض يتطلب ابتداء تحديد إطار من العلاقات الإجمالية التي يمكن من خلالها التنبؤ بتوليفة من المتغيرات الاقتصادية، وكأي إطار يعتمد على فكرة النموذج الاقتصادي القياسي يصبح من المناسب إن يكون التنبؤ مشروطاً بتحقيق مرضية لمتغيرات عرضية أخرى. وبنظري ما تقد ، فإن تقسي متغيرات النموذج، إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة له أهمية كبيرة في هذا المجال. إذ إن التنبؤ يكون للمتغيرات التابعة في حالة تحديد قيم للمتغيرات المستقلة (التفسيرية). وتنصرف المتغيرات التابعة في دراستنا هذه إلى متغيرات القروض المصرفية في الدول العربية المختارة و تتمثل المتغيرات المستقبلية من سعر الفائدة، سعر الصرف، والتضخم. وتعد هذه الدراسة محاولة لبناء نماذج قياسية بهذا الاتجاه، بحيث يمكن من خلالها معرفة اثر المتغيرات للسياسة النقدية في متغيرات القروض المصرفية في الدول العربية.

المتغير التابع Y: إنجج القروض المصرفية في الدول العربية خلال سنة ١٩٩٩ هو الذي ت تحديده كمتغير تابع في هذا التحليل. وت اختيار هذه السنة لأنها معظم الدول العربية صرفت قروض زراعية وهي كل من (الأردن و البحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والعراق وعمان وفلسطين وليبيا و مصر والمغرب وموريتانيا واليمن). تقسي القروض المصرفية حسب آجالها وحسب الغرض وحسب المصدر، وحسب ما موضحة في الجداول التي ت إعدادها من قبل الباحثة، مصدر البيانات من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد ٢٠٠٢/٢٢.

المتغيرات المستقلة: تضمن التحليل المتغيرات المستقلة الآتية:

X1 = سعر الفائدة، X2 = سعر الصرف، X3 = التضخم (رقا القياسية للأسعار لعا ١٩٩٩) ولانتخاب الدالة للتعبير عن العلاقة بين حج القروض المصرفية والسياسة النقدية المتمثلة بالمتغيرات المستقلة المذكورة ت اختيار الدالة اللوغارتمية المزدوجة كأفضل دالة بناءً على تفوقها بالاختبارات الإحصائية (R².F.T) لموافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث قي وإشارات معاملات انحدارها في تحليل اثر السياسة النقدية على كل من إجمالي القروض المصرفية ث على القروض المصرفية حسب آجالها وحسب الغرض وحسب المصدر وكان النموذج اللوغارتمية المختار:

$$\ln Y = f (\ln X1, \ln X2, \ln X3)$$

النتائج والمناقشة

أولاً: نتائج التحليل لأثر السياسة النقدية على إجمالي القروض الزراعية المصرفية في الدول العربية: بعد تطبيق الصيغة المذكورة أنفا في تقدير أثر السياسة المالية والنقدية على إجمالي القروض الزراعية المصرفية في الدول العربية خلال عا ١٩٩٩ (الجدول ١) اخذ النموذج الشكل الآتي:

$$\text{Log } y = 0.87 + 0.041 \log X1 - 0.052 \log X2 - 0.239 \log X3$$

$$t: (3.862) \quad (2.153) \quad (-2.165) \quad (-1.867)$$

$$F=20.214 \quad R^2=0.38 \quad D.W=2.151$$

يتضح من هذه الدالة أن معامل التحديد (R²) قد بلغت قيمته (٠.٣٨) مشيراً إلى أن (٣٨%) من التغيرات التي تطرأ على إجمالي القروض الزراعية المصرفية في الدول العربية تعزى إلى العوامل المستقلة المذكورة في الدالة وتبقى نسبة (٦٢%) تعزى إلى عوامل أخرى ل تخضع للقياس في هذه الدراسة إلى متغيرات أخرى تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل، أما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد أظهرت موافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث إشاراتها، فالنسبة لمعامل انحدار سعر الفائدة (X1) فقد أثبتت معنويته الإحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) من اختبار (t) ويشير إلى أن زيادة سعر الفائدة بنسبة (١%) فإن حج القروض المصرفية تزداد بنسبة (٠.٠٤%) بالنسبة لمؤسسات الإقراض الزراعية وذلك لان كلما زاد معدل سعر الفائدة ازدادت مبالغ القروض المصرفية حيث يضاف ما يحتسب من سعر الفائدة إلى مبلغ القرض المصرفي للمزارعين. أما معامل الانحدار سعر الصرف (X2) فأشار اختبار (t) إلى معنويته الإحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥) من هذا الاختبار، فزيادة أسعار الصرف بنسبة (١%) أي المغالاة بها فإن حج القروض المصرفية تنخفض بنسبة (٠.٠٥٢%) لان هذه المغالاة تؤدي إلى تثبيط الإنتاج المحلي وبالتالي يؤدي إلى انخفاض حج القروض المصرفية. أما معامل الانحدار للتضخم

(الأسعار القياسية) (X3) فقد أثبتت معنوية باختبار (t) عند مستوى المعنوية (0.05) ويشير زيادة تلمذ بنسبة (1%) فانحج القروض تنخفض بنسبة (0.239%) وذلك لان التضخ يؤدي إلى تاكل رأس مال المؤسسات المقرضة وهذا العامل المستقل الأخير التضخ (قد أتضح انه أكثر العوامل المؤثرة على مقدارحج إجمالي القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية.

الجدول (1): إجمالي القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية خلال عا ١٩٩٩

الدولة	القروض بملايين الدولارات	سعر الفائدة	سعر الصرف دولار	الرقم القياسي
الأردن	٢٠٩ ٦٤	٠ ٠٦٨٠	١ ٤١٢	١٠٣
البحرين	٠ ٤٤	٠ ٠٣٣٠	٢ ٦٤٥٥	١٠١
تونس	١٣٣٤ ٠٤	٠ ٠٨٥٠	٠ ٨٤١٥	١٥٠
الجزائر	١٤ ٤٩	٠ ١٦١٠	٠ ٠١٧٣	٢٧٧٠٣٥
السعودية	٢٤١ ١٠	٠ ٠٠٠١	٠ ٢٦٧٠	١١٩
السودان	١٢ ٦٩	٠ ٠٠٠١	٠ ٠٠٥٠	٢٢٣٣٦
سوريا	٢٢١ ٩٣	٠ ٠٦٥٠	٠ ٠٢١٧	١٦٣
العراق	٥ ٣٨	٠ ١٥٠٠	٠ ٠٠٠١	٢٢٣٢٨
عمان	٢ ١٧	٠ ٠٥٠٠	٢ ٥٩٠٠	١٠٣
فلسطين	١٦ ٠٢	٠ ٠٦٨٠	١ ٤٣٠٠	١٠٢
ليبيا	٥٧ ٥٦	٠ ٠٣٦٠	٢ ١١٦٠	١٠٣
مصر	٢٦١٢ ٦٧	٠ ١٢٠٠	٠ ٢٩٤٩	١٢٠
المغرب	٢٣٧ ٢٥	٠ ١٠٥٠	٠ ١٠٢٠	١٥٧
موريتانيا	٥٩ ٠١	٠ ٨٠٠	٠ ٠٠٥٣	٢٢٣٤٨
اليمن	٦ ٧٩	٠ ٠٦٦٠	٠ ٠٠٦٢	١٠٠

ثانياً- نتائج التحليل لأثر السياسة النقدية على القروض الزراعية القصيرة الأجل المصروفة في الدول العربية: بعد تطبيق الصيغة المذكورة في تقدير أثر السياسة المالية والنقدية على القروض الزراعية القصيرة الأجل المصروفة في الدول العربية خلال عا ١٩٩٩ (الجدول ٢) اخذ النموذج الشكل الآتي:

$$\text{Log } y = 1.02 + 0.036 \log X1 - 0.058 \log X2 - 0.125 \log X3$$

$$t: (4.001) \quad (1.998) \quad (-2.950) \quad (-2.015)$$

$$R^2: 0.40 \quad F: 19.221 \quad D.W: 1.863$$

نلاحظ أن هذه الدالة مشابهة للنموذج السابق وذلك لأن معظم القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية خلال عا ١٩٩٩ قصيرة الأجل (قروض موسمية)، ويتضح من هذه الدالة أن معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته (٠.٤٠) مشيراً إلى أن (٤٠%) من التغيرات التي تطرأ على القروض الزراعية القصيرة الأجل المصروفة في الدول العربية خلال عا ١٩٩٩ تعزى إلى العوامل المستقلة المذكورة في الدالة وتبقى نسبة (٦٠%) تعزى إلى عوامل أخرى لـ تخضع للقياس في هذه الدراسة إلى متغيرات أخرى تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل، أما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد أظهرت موافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث إشاراتها، فالنسبة لمعامل انحدار سعر الفائدة ($X1$) فقد أثبتت معنويته الإحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) من اختبار (t) ويشير إلى أن زيادة سعر الفائدة بنسبة (١%) فإنحج القروض القصيرة الأجل المصروفة تزداد بنسبة (٠.٠٣%) بالنسبة لمؤسسات الإقراض الزراعية وذلك لان كلما زاد معدل سعر الفائدة ازدادت مبالغ القروض المصروفة حيث يضاف ما يحتسب من سعر الفائدة إلى مبلغ القرض المصروف للمزارعين. أما معامل الانحدار سعر الصرف ($X2$) فأشار اختبار (t) إلى معنويته الإحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥) من هذا الاختبار، فزيادة أسعار الصرف بنسبة (١%) أي المغالاة بها فانحج القروض المصروفة تنخفض بنسبة (٠.٠٥%) لان هذه المغالاة تؤدي إلى تثبيط الإنتاج المحلي وتقلل من زراعة المحاصيل النقدية مثل محصولي الحنطة والشعير وبالتالي يؤدي هذا إلى انخفاض حجج القروض القصيرة الأجل المصروفة. أما معامل الانحدار للتضخ (الأسعار القياسية) ($X3$) فقد أثبتت معنوية باختبار (t) عند مستوى المعنوية (٠.٠٥) ويشير زيادة تلمذ بنسبة (١%)

فانجح القروض تنخفض بنسبة (٠.١٢٥%) وذلك لان التضخ يؤدي إلى تآكل رأس مال المؤسسات المقرضة وهذا العامل المستقل الأخير (التضخ) قد أتضح انه أكثر العوامل المؤثرة على مقدار حجج القروض الزراعية القصيرة الأجل المصروفة في الدول العربية.

الجدول (٢): القروض الزراعية القصيرة الأجل المصروفة في الدول العربية خلال عا ١٩٩٩

الدولة	القروض بملايين الدولارات	سعر الفائدة	سعر الصرف دولار	الرقم القياسي
الأردن	٢٣ ٦٤٠٠	٠ ٠٥٦٠	١ ٤١٢	٣١٤
البحرين	٠ ٣٧٠٠	٠ ٠٣٠٠	٢ ٦٤٥٥	٢٨٥
تونس	٦٥٥ ١٣٠٠	٠ ٠٨١٠	٠ ٨٤١٥	١٦٤
الجزائر	١٣ ٠٢٠٠	٠ ١٥٠٠	٠ ٠١٧٣	١٤٥٠٠
السعودية	٦٢ ٩٣٠٠	٠ ٠٠٠١	٠ ٢٦٧٠	٢٦٠٠
السودان	١٢ ٣٠٠٠	٠ ٠٠٠١	٠ ٠٠٥٠	١١٨٠٠
سوريا	١٩٠ ٢٢	٠ ٠٤٠٠	٠ ٠٢١٧	١٣٢٧٥
العراق	٤ ٣٠	٠ ١٢٠٠	٠ ٠٠٠١	٣٧٥٠٠
عمان	١ ١٩	٠ ٠٤٠٠	٢ ٥٩٠٠	١٣٤٥٠
فلسطين	١ ٤٣	٠ ٠٥٦٠٠	١ ٤٣٠٠	٣١٤
ليبيا	٣١ ١١	٠ ٠٣٥٠	٢ ١١٦٠	٢٦٩٦
مصر	١٩٥٧ ٧٨	٠ ١١٥٠	٠ ٢٩٤٩	٦١٩٦
المغرب	١٧٩ ٠٩	٠ ١٠٠٠	٠ ١٠٢٠	٤٨٩٨
موريتانيا	٤٩ ٩٨	٠ ٠٧٠٠	٠ ٠٠٥٣	٧٠٠٠٠
اليمن	١ ١٢	٠ ٠٧٠٠	٠ ٠٠٦٢	٦٩٠٠٠

ثالثاً: نتائج التحليل لأثر السياسة النقدية على القروض الزراعية الطويلة الأجل المصروفة في الدول العربية: بعد تطبيق الصيغة المذكورة في تقدير أثر السياسة المالية والنقدية على القروض الزراعية الطويلة الأجل (قروض مشاريع الثروة الحيوانية ومشاريع البستنة والمكائن والآلات الزراعية) المصروفة في الدول العربية خلال عا ١٩٩٩ (الجدول ٣) اخذ النموذج الشكل الآتي:

$$\text{Log } y = 0.84 + 0.151 \log X_1 + 0.320 \log X_2 + 0.114 \log X_3$$

$$t: (3.900) \quad (1.906) \quad (2.59) \quad (1.766)$$

$$R^2: 0.32 \quad F: 21.358 \quad D.W: 2.961$$

يتضح من هذه الدالة أن معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته (٠.٣٢) مشيراً إلى أن (٣٢%) من التغييرات التي تطرأ على إجمالي القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية تعزى إلى العوامل المستقلة المذكورة في الدالة وتبقى نسبة (٦٨%) تعزى إلى عوامل أخرى. تخضع للقياس في هذه الدراسة إلى متغيرات أخرى تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل، أما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد أظهرت موافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث إشاراتها، فالنسبة لمعامل انحدار سعر الفائدة (X_1) فقد أثبتت معنويته الإحصائية عند مستوى معنوية (٥) من اختبار (t) ويشير إلى أن زيادة سعر الفائدة بنسبة (١%) فإن حجج القروض المصروفة تزداد بنسبة (١٥%) بالنسبة لمؤسسات الإقراض الزراعية وذلك لان كلما زاد معدل سعر الفائدة ازداد حجج مبالغ القروض المصروفة حيث يضاف ما يحتسب من سعر الفائدة إلى مبلغ القرض المصروف للمزارعين كما ذكر سابقاً. أما معامل الانحدار سعر الصرف (X_2) فأشار اختبار (t) إلى معنويته الإحصائية عند مستوى المعنوية (٥) من هذا الاختبار، فزيادة أسعار الصرف بنسبة (١%) أي المغالاة بها فانجح القروض المصروفة تزداد بنسبة (٠.٣٢%) لان هذه المغالاة في هذه الحالة تحد من قدرة المنتجات المصدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية لارتفاع كلفة الإنتاج العالية المحسوبة بوحدات النقد المحلية المرتفعة، وقد تضطر الدولة للحد من الاستيراد لمنع إغراق المنتجات الزراعية في السوق مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإقبال

علما لاقرض الزراعي. أما معامل الانحدار للتضخ (الأسعار القياسية) (X3) فقد أثبتت معنوية باختبار (t) عند مستوى المعنوية (0.05) ويشير زيادة تضخ بنسبة (1%) فانحج القروض تزداد بنسبة (0.114%) ذلك لان المزارعين يقبلون على الإقراض الطويل الأجل لمعرفة مستقبلها مستقبلا ستخف قيمة قروض المصروف لها ، والعامل المستقل الأكثر تأثيرا على مقدار حج القروض الزراعية الطويلة الأجل المصروفة في الدول العربية، هو (سعر الصرف).

الجدول (3): القروض الزراعية الطويلة الأجل المصروفة في الدول العربية خلال عا ١٩٩٩

الدولة	القروض بملايين الدولارات	سعر الفائدة	سعر الصرف دولار	الرقم القياسي
الأردن	١٨٦ ٠٠٠	٠ ٨٠٠	١ ٤١٢	١٠٤٣
البحرين	٠ ٠٦٠	٠ ٠٣٧٠	٢ ٦٤٥٥	٥٥٧
تونس	٦٧٨ ٩١٠	٠ ٠٩٠٠	٠ ٨٤١٥	٢٩٨٧
الجزائر	١ ٤٧٠	٠ ١٨٠٠	٠ ٠١٧٣	١٩١٦٦٧
السعودية	١٧٨ ١٧٠	٠ ٠٠٠١	٠ ٢٦٧٠	٨٣٩٦
السودان	٠ ٣٩٠	٠ ٠٠٠١	٠ ٠٠٥٠	٣٧٣٤١٧
سوريا	٣١ ٧١٠	٠ ٠٥٥٠	٠ ٠٣٧	٢٧٩٥
العراق	١ ٠٨٠	٠ ١٨٠٠	٠ ٠٠٠١	١٤٨١٦٧
عمان	٠ ٩٨٠	٠ ٠٦٠٠	٢ ٥٩٠٠	٥٠٤
فلسطين	١٤ ٥٩٠	٠ ٠٨٠٠٠	١ ٤٣٠٠	١٠٤٣
ليبيا	٢٦ ٤٥٠	٠ ٠٤٥٠	٢ ١١٦٠	٢٦٠٩
مصر	٦٥٤ ٨٩٠	٠ ١٢٥٠	٠ ٢٩٤٩	٥٠١١
المغرب	٥٨ ١٦٠	٠ ١١٠٠	٠ ١٠٢٠	١٧٩٥٨
موريتانيا	٩ ٠٣٠	٠ ٠٩٠٠	٠ ٠٠٥٣	٢٤٠١٥٠
اليمن	٥ ٠٥٩	٠ ٠٩١٠	٠ ٠٠٦٢	٢٣٠١٩٠

رابعاً: نتائج التحليل لأثر السياسة النقدية على القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية لغرض ا نتاج النباتي: بعد تطبيق الصيغة المذكورة في تقدير أثر السياسة المالية والنقدية على القروض الزراعية المصروفة لغرض الإنتاج النباتي في الدول العربية خلال عا ١٩٩٩ (الجدول ٤) اخذ النموذج الشكل الآتي:

$$\text{Log } y = 1.963 + 0.021 \log X1 + 0.167 \log X2 + 0.073 \log X3$$

$$t: (3.804) \quad (2.516) \quad (1.845) \quad (1.910)$$

$$R^2: 0.39 \quad F: 24.213 \quad D.W: 2.633$$

يتضح من هذه الدالة أن معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته (0.39) مشيراً إلى أن (39%) من التغييرات التي تطرأ على إجمالي القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية تعزى إلى العوامل المستقلة المذكورة في الدالة وتبقى نسبة (61%) تعزى إلى عوامل أخرى. تخضع للقياس في هذه الدراسة والى متغيرات أخرى تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل، أما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد أظهرت موافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث إشاراتها، ونلاحظ إن هذا النموذج مشابه للنموذج السابق، فالنسبة لمعامل انحدار سعر الفائدة (X1) فقد أثبتت معنويته الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05) من اختبار (t) ويشير إلى أن زيادة سعر الفائدة بنسبة (1%) فإن حج القروض المصروفة تزداد بنسبة (0.073%) بالنسبة لمؤسسات الإقراض الزراعية وذلك لان كلما زاد معدل سعر الفائدة ازدادت مبالغ القروض المصروفة حيث يضاف ما يحتسب من سعر الفائدة إلى مبلغ القرض المصروف للمزارعين. أما معامل الانحدار سعر الصرف (X2) فأشار اختبار (t) إلى معنويته الإحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) من هذا الاختبار، فزيادة أسعار الصرف بنسبة (1%) أي المغالاة بها فانحج القروض المصروفة تزداد أيضاً بنسبة (0.167%) لنفس الأسباب التي ذكرت في النموذج السابق، أما معامل الانحدار للتضخ (الأسعار

القياسية) (X3) فقد أثبتت معنوية باختبار (t) عند مستوى المعنوية (0.05) ويشير زيادة تطلب بنسبة (1%) فانحج القروض تزداد بنسبة (0.073%) ولنفس السبب الذي ذكر في النموذج السابق أيضا فضلا عن أن أقساط قروض إنشاء البساتين خاصة تستحق بعد مهلة لأثقل عن خمس سنوات، وكما وان عامل (سعر الصرف) قد أتضح انه أكثر العوامل المؤثرة على مقدار حج القروض الزراعية المصروفة لغرض الإنتاج النباتي في الدول العربية.

الجدول (٤): القروض الزرعية المصروفة في الدول العربية لغرض الإنتاج النباتي خلال عا ١٩٩٩

خامسا: نتائج التحليل لأثر السياسة النقدية على القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية لغرض إنتاج الحيواني: بعد تطبيق الصيغة المذكورة في تقدير أثر السياسة المالية والنقدية على القروض الزراعية المصروفة لغرض الإنتاج الحيواني في الدول العربية خلال عا ١٩٩٩ (الجدول ٥) اخذ النموذج الشكل الآتي:

$$\text{Log } y = 2.57 - 0.941 \log X1 + 0.655 \log X2 + 0.879 \log X3$$

$$t: (3.242) \quad (-2.301) \quad (1.925) \quad (2.133)$$

$$R^2: 0.29 \quad F: 19.213 \quad D.W: 1.57$$

نلاحظ في هذه الدالة أن معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته (0.29) مشيراً إلى أن (29%) من التغيرات التي تطرأ على القروض الزراعية القصيرة الأجل المصروفة في الدول العربية خلال عا ١٩٩٩ تعزى إلى العوامل المستقلة المذكورة في الدالة وتبقى نسبة (71%) تعزى إلى عوامل أخرى. تخضع للقياس في هذه الدراسة إلى متغيرات أخرى تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل، أما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد أظهرت موافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث إشاراتها، فالنسبة لمعامل انحدار سعر الفائدة (X1) فقد أثبتت معنويته الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05) ويشير إلى أن زيادة سعر الفائدة بنسبة (1%)

الدولة	القروض بملايين الدولارات	سعر الفائدة	سعر الصرف دولار	الرقم القياسي
الأردن	١٤٥ ٦١	٠ ٠٥٦٠	١ ٤١٢	٥٠٧
البحرين	٠ ٣٥	٠ ٠٣٠٠	٢ ٦٤٥٥	٢٨٧
تونس	١٣٣٠ ٠٣	٠ ٠٨١٠	٠ ٨٤١٥	٦٣٨
الجزائر	١٢ ٤٦	٠ ١٥٠٠	٠ ٠١٧٣	٤٥٢٥٠
السعودية	٢١٢ ٨٢	٠ ٠٠٠١	٠ ٢٦٧٠	٢٧٠٠
السودان	٩ ١٠	٠ ٠٠٠١	٠ ٠٠٥٠	١١٨٠٠٠
سوريا	٢٠٩ ٦٥	٠ ٠٤٠٠	٠ ٠٢١٧	٢٣٨٣٣
العراق	٥ ٠٨	٠ ١٢٠٠	٠ ٠٠٠١	٣٧٥٠٠
عمان	٦ ٣٠	٠ ٠٤٠٠	٢ ٥٩٠٠	٢٨٦
فلسطين	١٥ ٩٨	٠ ٠٥٦٠	١ ٤٣٠٠	٥٠٢
ليبيا	٤٧ ٣٧	٠ ٣٥٠	٢ ١١٦٠	٢٥٣٣
مصر	١٦٤٤ ٩١	٠ ١١٥٠	٠ ٢٩٩٤	١٢٦٠
المغرب	١٤١ ٠٥	٠ ١٠٠٠	٠ ١٠٢٠	٥٠٥٦
موريتانيا	٥٧ ٩٧	٠ ٠٧٠٠	٠ ٠٠٥٣	٢٢٣٤٨
اليمن	٥ ٢٩	٠ ٠٧٠٠	٠ ٠٠٦٢	٥٩٠٠٠

فان حج القروض المصروفة لغرض الإنتاج الحيواني تنخفض بنسبة (٩٤%) بالنسبة لمؤسسات الإقراض الزراعية وذلك لان معدل أسعار الفائدة التي تؤخذ على قروض مشاريع الثروة الحيوانية مرتفعة مما يعزف عنها المزارعون وبذلك يقل حج القروض التي تصرف لهذا الغرض. أما معامل الانحدار سعر الصرف (X2) فأشار اختبار (t) إلى معنويته الإحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) من هذا الاختبار، فزيادة أسعار الصرف بنسبة (1%) أي المغالاة بها فانحج القروض المصروفة تزداد بنسبة (65%) ولنفس الأسباب التي ذكرت في النماذج السابقة كذلك

بالنسبة لمعامل الانحدار التضخ (الأسعار القياسية) (X3) فقد أثبتت معنوية باختبار (t) عند مستوى المعنوية (0.05) وذلك لان قروض مشاريع الثروة الحيوانية معظمها قروض طويلة الأجل، وذلك لان قروض مشاريع الثروة الحيوانية معظمها قروض طويلة الأجل، ويتضح إن عامل المستقل الأول (سعر الفائدة) انه أكثر العوامل المؤثرة على مقدار حجج القروض الزراعية المصروفة لغرض الإنتاج الحيواني في الدول العربية.

الجدول (5) القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية لغرض الإنتاج الحيواني خلال عا ١٩٩٩

الدولة	القروض بملايين الدولارات	سعر الفائدة	سعر الصرف دولار	الرقم القياسي
الأردن	٠٢ ٦٤	٠ ٠٦٨٠	١ ٤١٢	١٣٠٢
البحرين	٠ ٠٨	٠ ٠٣٣٠	٢ ٦٤٥٥	٦٦٦
تونس	١ ٠١	٠ ٠٨٥٠	٠ ٨٤١٥	٣٥٩٣
الجزائر	٢ ٠٣	٠ ١٦١٠	٠ ٠١٧٣	٢٤٩٥٠٠
السعودية	٢٨ ٢٨	٠ ٠٠٠١	٠ ٢٦٧٠	١١٧٧٣
السودان	٣ ٥٩	٠ ٠٠٠١	٠ ٠٠٥٠	٣٧٣٤١٧
سوريا	١٢ ٢٨	٠ ٠٦٥٠	٠ ٠٢١٧	٩٣٦٦٧
العراق	٠ ٣٠	٠ ١٥٠٠	٠ ٠٠٠١	١٧٠٨٣٣
عمان	٠ ١٢	٠ ٠٥٠٠	٢ ٥٩٠٠	٦٥٠
فلسطين	٠ ٠٤	٠ ٠٦٨٠	١ ٤٣٠٠	١٤٠١
ليبيا	١٠ ١٨	٠ ٣٦٠	٢ ١١٦٠	٢٧٧٠
مصر	٩٦٧ ٧٥	٠ ١٢٠٠	٠ ٢٩٤٩	٦٤٨٩
المغرب	٤٦ ٢١	٠ ١٠٥٠	٠ ١٠٢٠	٢٥٥٤٠
موريتانيا	١ ٠٥	٠ ٨٠٠	٠ ٠٠٥٣	٣١٠٦٦٤
اليمن	١ ٥٠	٠ ٦٦٠	٠ ٠٠٦٢	٣٠٢٦٦٧

سادسا: نتائج التحليل لأثر السياسة النقدية على القروض الزراعية المصروفة من المصارف الزراعية في الدول العربية: بعد تطبيق الصيغة المذكورة في تقدير أثر السياسة المالية والنقدية على القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية من المصارف الزراعية خلال عا ١٩٩٩ (الجدول ٦) اخذ النموذج الشكل الآتي:

$$\text{Log } y = 0.57 - 0.012 \log X1 + 0.146 \log X2 - 0.284 \log X3$$

$$t: (4.331) \quad (-1.9045) \quad (2.408) \quad (-1.808)$$

$$R^2: 0.33 \quad F: 20.691 \quad D.W: 1.70$$

يتضح من هذه الدالة أن معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته (٠.٣٣) مشيراً إلى أن (٣٣%) من التغييرات التي تطرأ على القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية من المصارف الزراعية تعزى إلى العوامل المستقلة المذكورة في الدالة وتبقى نسبة (٦٧%) تعزى إلى عوامل أخرى. تخضع للقياس في هذه الدراسة إلى متغيرات أخرى تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل، أما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد أظهرت موافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث إشاراتهما، فالنسبة لمعامل انحدار سعر الفائدة ($X1$) فقد أثبتت معنويته الإحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) من اختبار (t) ويشير إلى أن زيادة سعر الفائدة بنسبة (١%) فإن حجج القروض المصروفة تتخفض بنسبة (٠.١٤٦%) بالنسبة لمؤسسات الإقراض الزراعية وذلك لان كلما زاد معدل سعر الفائدة قل إقبال المزارعين على القروض الزراعية من المصارف الزراعية وذلك لان أغلبية المزارعين يعتبرون إن مؤسسات الإقراض الزراعي الرسمية هي مؤسسات دعم وإعانة لهم. أما معامل الانحدار سعر الصرف ($X2$) فأشار اختبار (t) إلى معنويته الإحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠٥) من هذا الاختبار، فزيادة أسعار الصرف بنسبة (١%) أي المغالاة بها فانحجج القروض المصروفة تزداد بنسبة (٠.١٤٦%) لان هذه المغالاة تحد من قدرة المنتجات المصدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية لارتفاع كلفة الإنتاج العالية المحسوبة بوحدة النقد المحلية المرتفعة، وقد

تضطر الدولة للحد من الاستيراد لمنع إغراق المنتجات الزراعية في السوق مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإقبال علنالاقراض الزراعي كما ذكرنا سابقاً. أما معامل الانحدار للتضخ (الأسعار القياسية) (X3) فقد أثبتت معنوية باختبار (t) عند مستوى المعنوية (0.05) ويشير زيادة التضخ بنسبة (1%) فانحج القروض تنخفض بنسبة (0.284%) وذلك لان التضخ يؤدي إلى تآكل رأس مال المؤسسات المقرضة الحكومية بمرور الوقت وهذا العامل المستقل الأخير (التضخ) قد أتضح انه أكثر العوامل المؤثرة على مقدارحج القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية من المصارف الزراعية.

الجدول (٦) القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية من المصارف الزراعية خلال عا ١٩٩٩

الدولة	القروض بملايين الدولارات	سعر الفائدة	سعر الصرف دولار	الرقم القياسي
الأردن	٣٨ ٦٥	٠ ٠٥٦	١ ٤١٢	١٠٣
البحرين	٠ ٤٠	٠ ٠٣٠٠	٢ ٦٤٥٥	١٠١
تونس	١٣١٠ ٠٣	٠ ٨١٠	٠ ٨٤١٥	١٥٠
الجزائر	١٣ ٠٢	٠ ١٥٠٠	٠ ٠١٧٣	٢٧٧٠٣٥
السعودية	٢٤١ ٠٩	٠ ٠٠٠١	٠ ٢٦٧٠	١١٩
السودان	١٢ ٣٠	٠ ٠٠٠١	٠ ٠٠٥٠	٢٢٣٣٦
سوريا	٢٢١ ٦٣	٠ ٠٤٠٠	٠ ٠٢١٧	١٦٣
العراق	٠ ١٠	٠ ١١٠٠	٠ ٠٠٠١	٢٢٣٢٨
عمان	٢ ١٥	٠ ٠٤٠٠	٢ ٥٩٠٠	١٠٣
فلسطين	٨ ٥٨	٠ ٠٤٠٠	١ ٤٣٠٠	١٠٢
ليبيا	٥٧ ٤٦	٠ ٠٣٠٠	٢ ١١٦٠	١٠٣
مصر	٢٦١٢ ٣٧	٠ ١١٠٠	٠ ٢٩٤٩	١٢٠
المغرب	٢٣٧ ١٠	٠ ١٠٠٠	٠ ١٠٢٠	١٥٧
موريتانيا	٣ ٨١	٠ ٠٧٠٠	٠ ٠٠٥٣	٢٢٣٤٨
اليمن	٦ ٦٠	٠ ٠٧٠٠	٠ ٠٠٦٢	١٠٠

سابعاً: نتائج التحليل لأثر السياسة النقدية على القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية من المصارف التجارية: بعد تطبيق الصيغة المذكورة في تقدير أثر السياسة المالية والنقدية على القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية من المصارف التجارية خلال عا ١٩٩٩ (الجدول ٧) اخذ النموذج الشكل الآتي:

$$\text{Log } y = 0.309 + 0.161 \log X1 + 0.178 \log X2 + 0.369 \log X3$$

$$t: (4.523) \quad (2.450) \quad (1.932) \quad (1.911)$$

$$R^2: 0.38 \quad F: 21.285 \quad D.W: 2.55$$

يتضح من هذه الدالة أن معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته (0.38) مشيراً إلى أن (38%) من التغيرات التي تطرأ على إجمالي القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية تعزى إلى العوامل المستقلة المذكورة في الدالة وتبقى نسبة (62%) تعزى إلى عوامل أخرى. تخضع للقياس في هذه الدراسة إلى متغيرات أخرى تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل، أما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد أظهرت موافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث إشاراتها، فالنسبة لمعامل انحدار سعر الفائدة ($X1$) فقد أثبتت معنويته الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05) من اختبار (t) ويشير إلى أن زيادة سعر الفائدة بنسبة (1%) فانحج القروض المصروفة تزداد بنسبة (16%) بالنسبة لمؤسسات الإقراض الزراعية وذلك لان كلما زاد معدل سعر الفائدة ازدادت مبالغ القروض المصروفة حيث يضاف ما يحتسب من سعر الفائدة وبلاخص إذا كانت مرتفعة أي تجارية إلى مبلغ القرض المصروف للمزارعين كما ذكر سابقاً كذلك لمولجة آثار التضخ النقدي. أما معامل الانحدار سعر الصرف ($X2$) فأشار اختبار (t) إلى معنويته الإحصائية عند مستوى

المعنوية (٥ ٠) من هذا الاختبار، فزيادة أسعار الصرف بنسبة (١%) أي المغالاة بها فانحج القروض المصروفة تزداد بنسبة (١٧٨.٠%) لان هذه المغالاة تؤدي كما ذكرنا سابقا تحد من قدرة المنتجات المصدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية لارتفاع كلفة الإنتاج العالية المحسوبة بوحدة النقد المحلية المرتفعة، وقد تضطر الدولة للحد من الاستيراد لمنع إغراق المنتجات الزراعية في السوق مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإقبال من قبل كبار المزارعين علنا لإقراض خاصة إذا كانت مشاريعهم كبيرة وتحتاج إلى رأس مال كبير لا يستطيع اقتراضه إلا من المصارف التجارية، أما معامل الانحدار للتضخ (الأسعار القياسية) (X3) فقد أثبتت معنوية باختبار (t) عند مستوى المعنوية (٠.٠) ويشير زيادة التضخ بنسبة (١%) فانحج القروض تزداد بنسبة (٣٦٩.٠%) لأن التضخ يزيد من إقبال المزارعين الكبار على الاقتراض من المصارف التجارية بسبب انخفاض قيمة القروض المستحقة عليه مستقبلا، لذا فان حج القروض المصروفة تزداد. وهذا العامل المستقل الأخير للتضخ (قد أتضح انه أكثر العوامل المؤثرة على مقدار حج القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية من المصارف التجارية.

الجدول (٧) القروض الزراعية المصروفة في الدول العربية من المصارف التجارية خلال عا ١٩٩٩

الدولة	القروض بملايين الدولارات	سعر الفائدة	سعر الصرف دولار	الرق القياسي
الأردن	١٧٠ ٩٩	٠ ٠٨	١ ٤١٢	١٠٣
البحرين	٠ ٠٤	٠ ٠٣٧	٢ ٦٤٥٥	١٠١
تونس	٢٤ ٠١	٠ ٠٩	٠ ٨٤١٥	١٥٠
الجزائر	١ ٤٧	٠ ١٨	٠ ٠١٧٣	٢٧٧٠٣٥
السعودية	٠ ٠١	٠ ٠١٥	٠ ٢٦٧٠	١١٩
السودان	٠ ٣٩	٠ ٠١٥	٠ ٠٠٥٠	٢٢٣٣٦
سوريا	٠ ٣٠	٠ ١٠	٠ ٠٢١٧	١٦٣
العراق	٥ ٢٨	٠ ١٨	٠ ٠٠١	٢٢٣٢٨
عمان	٠ ٠٢	٠ ٠٦	٢ ٥٩٠٠	١٠٣
فلسطين	٧ ٤٤	٠ ٠٦	١ ٤٣٠٠	١٠٢
ليبيا	٠ ١٠	٠ ٠٤٥	٢ ١١٦٠	١٠٣
مصر	٠ ٣٠	٠ ١٣	٠ ٢٩٤٩	١٢٠
المغرب	٠ ١٥	٠ ١٢	٠ ١٠٢٠	١٥٧
موريتانيا	٥٥ ١٩	٠ ١٠	٠ ٠٠٥٣	٢٢٣٤٨
اليمن	٠ ١٩	٠ ١٠	٠ ٠٠٦٢	١٠٠

إن السياسة النقدية ارتكبت في هذا البحث على محاور رئيسية ثلاثة تمثلت في التضخ وسعر الفائدة وسعر الصرف، وبصورة عامة تتمثل أخطار التضخ النقدي على مؤسسات الإقراض الزراعي في الدول العربية، في إنها تفقد جزءا كبيرا من أموالها نتيجة انخفاض قوتها الشرائية أولا، ونتيجة عد مقدرتها على بيئة الطلب المتزايد على القروض من قبل المزارعين ثانيا، وأتضح أيضا إن التضخ كان في صالح فئة المقترضين الذين قروضهم استثمرت في موجودات رأسمالية تزداد قيمتها السوقية بوجود التضخ ، كما إن بعض الدول العربية تتبع سياسات لعد الفائدة بالنسبة للمزارعين وتحددها بنسبة اقل من الفوائد التجارية، وسعر الفائدة يكون دائما في حالة ارتفاع وانخفاض أي تكون غير مستقرة، هذه التغيرات في أسعار الفائدة، تعتبر في معظمها تغيرات إدارية وليست وفقا لقوى السوق مما قد يعمل على حدوث تشوهات في أسعار الفائدة ينعكس بصورة مباشرة على تشوهات أسعار السلع الزراعية وأتضح أيضا بان ارتفاع سعر الفائدة كان في صالح المؤسسات المقرضات في حالة تقييد العملة المحلية بأكثر من قيمتها الحقيقية، تعمل على زيادة كلفة الإنتاج المحسوبة بوحدة النقد المحلية المرتفعة القيمة، وبذلك تحد من قدرة المنتجات المصدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. كما إنها تثبط الإنتاج المحلي أيضا، من خلال الأجراء الذي تقدمه للمصدرين للبيع في الأسواق المحلية بوحدة عملة عالية القيمة. فهذا الإغراق للسوق المحلي يقلل من مقدرة المنتجات المحلية على المنافسة في

السوق المحلي، لذا تضطر بعض الدول العربية على إلى الحد من الاستيراد لمنع مثل هذا الإغراق الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار الزراعي وبالتالي يؤثر على مؤسسات الإقراض الزراعي، ويقلل الإقبال على قروض مشاريع الثروة الحيوانية ومشاريع الإنتاج النباتي، وبهذه الطريقة تعمل على تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي. على الدول العربية العمل على تحديد معدلات الفائدة المستوفاة عن القروض الزراعية على أساس التكاليف الحقيقية للأموال المقرضة مع الأخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم السائدة في كل بلد، مع العمل على دراسة إمكانية مبدأ أسعار الفائدة التفضيلية وفقا لفئات إجها القروض وفئات المزارعين المستفيدين وإغراض القروض الزراعية، والعمل أيضا على الحد من تقييد العملات المحلية بأكثر من قيمتها الحقيقية حتى تقلل من الاستيراد وتشجع الاستثمار المحلي.

THE IMPACT OF MONETARY POLICIE ON THE VOLUME OF AGRICULTURAL LOANS IN ARABIC STATES

Hanaa' S. Daowd

College of Agric. & Forestry/ Mosul Univ.,Iraq

ABSTRACT

This research aims studying the affecting of monetary policies on the volume of agricultural loans at the agricultural credit institutions in the Arabic States, by using the multiple linear regression analysis, depending on the loans that spent during a year 1999. For the purpose of a measurement the loans divided by types, by term, by source, and according to purpose. Therefore this research started in an attempt to prove its hypothesis which says, that the differences of the volume of agriculture loans in the Arabic States are by the differences of the tools monetary policies. The most important conclusion, the instability of interest rat on the agriculture credit, non existence of a realistic interest rat structure which is responsive to market forces, the value of loans impact uphill and slump with the prices that reflect the level of inflation that lead to, diminish of financing. Finally, many of the Arabic States overvalued their currencies, and this lead to a decrease in agricultural investments.

المصادر

- بيشكي، د. ٢ (١٩٨٧). "مزالق مؤسسات التسليف المزرعي المتخصصة في البلدان المنخفضة الدخل"، الأسواق المالية الريفية في البلدان النامية، معهد التنمية الاقتصادية في البنك الدولي، لندن، ص: ١٥٨.
- عبد الحميد، عبد المطلب (١٩٩٧). "السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي"، مكتبة زهراء الشرق، مصر، ص: ٢٣٩-٢٤٠.
- مصطفى، محمد رشراش (١٩٩٩). "بعض ملامح التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"، دراسات ملاحظات، عمان، الأردن، ص: ١٨.
- مصطفى، محمد رشراش (٢٠٠٠). "التضخم ورؤوس أموال البنوك الزراعية"، مجلة نيناراك، الاتحاد الإفريقي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، العدد: ٢٠، نيسان، ص: ٢.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٧). "دراسة تحسين خدمات التمويل الزراعي لصغار المزارعين في تنظيماهم في الوطن العربي" الخرطو، كانون الأول، مصدر سابق، ص: ١-٧.
- Duffy & D. Michael (1985). "Agricultural Crisis", Credit world, 73 (5): 12-20
- Long, Miller F. (1968). "Why Peasant Farmer Borrow", American J. of Agric. Economics 50(4): 991-1005.
- Seible, Hans Dieter (2000). "Agricultural Development Banks: Close Them or Reform Them?" Finance & Development 37(2):45-46.
- Timmer, C. Peter, Walter P. Falcon, Scott R. Reardon (1984). "Food Policy Analysis", Published for The World Bank, The Johns Hopkins University Press, Baltimore & London, P:234.